• إفتتاحية العدد:
سقطت بغداد ... ولكن إلى متى؟

• تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق (ملف):

• المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق
عبد الاله بلقزيز

• النظام العربي وتحدي البقاء
أحمد يوسف أحمد

• نحو مواجهة مشروع الهيمنة الامبراطوري الأمريكي
عصام نعمان

• تورط الحكومة الأمريكية في سرقة الكنوز الفنية العراقية
آن تالبوت

• الزعامة الأمريكية: مقومات الريادة وإكراهات التراجع
إدريس لكريني

• أجهزة الإعلام الغربية وموضوع [illegible]
نبيل دجاني

• الموسيقى العربية بين واقع التغريب وأمل التجدد
شيرين المعلوف

• وثيقة - العراق: مسؤوليات دول الاحتلال
منظمة العفو الدولية

آراء ومناقشات:

• ماذا لو ارتفعت مصر إلى مستوى الحدث
إبراهيم العيسوي

• أردتُ الحرب وهي خطأ
روبرت لانج

• المقاومة مستمرة
خالد عايد

كتب وقراءات:

• الشعر الحديث

• الحلف التركي-الإسرائيلي

• حوار الحضارات

مؤتمرات:

• بيان إلى الأمة: المؤتمر العربي العام

• موجز يوميات الوحدة العربية

• ببليوغرافيا الوحدة العربية

٢٠٠٣ / ٥

٢٩١

26

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان
(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي
بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:
ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:
ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:
(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/٢٥٥٦٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك:
مقومات الريادة وإكراهات التراجع

إدريس لكريني

باحث في القانون والعلاقات الدولية من المغرب.

عادة ما كانت الإمبراطوريات العالمية الكبرى على امتداد التاريخ البشري تؤول نحو الانحدار والتراجع بعد فترة معينة من الرقي والازدهار نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية.

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي وما تلاه من نهاية الحرب الباردة وغياب منافس عنيد، خلا الجو للولايات المتحدة الأمريكية لتبسط هيمنتها على الشؤون العالمية وتعلن قيادتها وزعامتها لهذا العالم المتغير.

ولم تكد تمر سوى سنوات قليلة حتى وضعت هذه الزعامة محل تساؤل العديد من الباحثين والمهتمين، وحول مدى قدرة هذه الدولة على الصمود نحو تثبيت وتدعيم زعامتها.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومن بعدها العدوان الأمريكي على العراق، ليضعا من جديد مستقبل «الإمبراطورية الأمريكية» محل تساؤل جدي.

وإذا كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه قرن بريطاني بكل تأكيد، والقرن العشرون هو بلا ريب قرن أمريكي، فهل سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أمريكياً أيضاً؟

ذلك ما سنحاول مقاربته من خلال التطرق لأهم مقومات الزعامة الأمريكية **أولاً**، والتحديات التي تواجهها في ذلك **ثانياً**، ثم الآثار المباشرة والمحتملة لأحداث أيلول/سبتمبر على هذه الزعامة **ثالثاً**، والعدوان الأخير على العراق **رابعاً**.

أولاً: المقومات الأساسية للزعامة الأمريكية

بانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح الجو مناسباً للولايات المتحدة الأمريكية كي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية، وهي الزعامة التي تكرست في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها، ففي هذه الفترة بالذات تحدث الرئيس الأمريكي «جورج بوش الأب» لأول مرة عن: «بزوغ عصر جديد وزمن السلام لكل الشعوب، ونظام دولي جديد متحرر من الإرهاب، قوي في البحث عن العدل وأكثر أمناً في طلب السلام»[١]، ومنذ ذلك الحين تمحورت الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على هذا النظام الدولي الذي تحتل فيه مركز القيادة، عبر تعزيز أمنها العسكري الذي تعتمد عليه في إنجاح سياستها الخارجية، وتطوير اقتصادها وتعزيز حضورها العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الوازن والمكثف على الساحة الدولية.

وفي خطوات معاكسة منها لمسار عجلة التاريخ المرتبط بانهيار الإمبراطوريات الكبرى، ما فتئت هذه الدولة تبحث عن كل الوسائل اللازمة والكفيلة لتأبيد زعامتها وقوتها، مستفيدة في ذلك من تجارب الأمم السابقة. ويمكن إجمال أهم المقومات التي تمتلكها هذه الدولة وتمكنها من ممارسة دور طلائعي على الساحة الدولية فيما يلي:

بانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح الجو مناسباً للولايات المتحدة الأمريكية كي تبسط هيمنتها على الساحة الدولية في أعقاب حرب الخليج الثانية التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها و تحدث جورج بوش الأب لأول مرة عن : «بزوغ عصر جديد ونظام دولي جديد».

١ ـ على المستوى الاقتصادي، استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام «بريتون وودز» التي تهيمن عليها (٣٠ بالمئة من التمويل الخاص للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وعن طريق حقوقها التصويتية في هاتين المؤسستين وقدرتها على اختيار رؤسائهما ووجود مقرهما على ترابها.

كما نجحت بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقراراً على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضاً واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقاً لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصادات بلدان العالم.

وعلى الرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى بـ: ٢,٥ بالمئة من الناتج القومي لهذا

---

(١) Charles-Philippe David, *La Guerre du golfe: L'Illusion de la victoire*, avec la collab. de Martin Girard et Charles van der Donckt (Montréal: Art global, 1991), p. 334.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البلد، ولا تشغل سوى ٢,٧ بالمئة من الأيدي العاملة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تعد أكبر مصدر زراعي في العالم وذلك بقيمة تزيد على ٥٠ مليار دولار سنوياً، بل إن محاصيلها الزراعية تكفي لإطعام نصف سكان الأرض.

ويحتل هذا البلد موقع الصدارة من حيث صادراته من الآليات التكنولوجية العالية الدقة التي تصل إلى حوالى ١٥٠ مليار دولار سنوياً، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالى ٧٣ بالمئة من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالى ٧٥ بالمئة من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري.

إن إجمالي الناتج القومي الأمريكي يتجاوز حالياً ٦ تريليون دولار (ألف مليار) وهو ما يوازي ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من ٢٦ تريليون دولار عام ١٩٩٥. وبالنظر إلى هذه الإمكانيات والقدرات التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي[٢] الذي أصبح مبنياً على الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه التي تستثمرها ـ الإمكانيات الاقتصادية ـ الولايات المتحدة في تثبيت زعامتها الدولية بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية، فإن هذا البلد يمتلك عنصراً مهماً يعزز زعامته الدولية، وخصوصاً أن اقتران التقدم الاقتصادي بالتقدم العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى بالتأكيد، جعلت الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الأيديولوجي والعسكري إلى صراع حول التفوق الاقتصادي[٣].

٢ ـ على المستوى العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود ٢٧٠ مليار دولار، أي ما يوازي ٣٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي والذي يقدر بحوالى ٩٠٠ مليار دولار[٤]، بل إن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل مؤخراً إلى ما يربو على نصف الإنفاق العسكري العالمي وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، وإلى ما يوازي إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى في العالم مجتمعة في هذا المجال.

فقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً، بدءاً بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولاً إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة والتي ليس بإمكان

---

(٢) على رغم أن الاقتصاد الياباني يعد من ضمن أكبر الاقتصادات الدولية، إلا أنه يظل يوازي نصف الاقتصاد الأمريكي فقط. فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة حوالى ١٦٤ شركة عالمية عملاقة من أصل ٥٠٠ شركة كبرى، في حين تمتلك اليابان ١١١منها فقط.

(٣) جيفري جيرتون، **السلام البارد: أمريكا واليابان وألمانيا والنضال من أجل البقاء**، ترجمة حسن صبري (القاهرة: [د .ن.] ١٩٩٤)، ص ١٥.

(٤) عبد الخالق عبد الله، «النظام العالمي: الحقائق والأوهام»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا امتلاكها، فهي «الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالى ١٥ ألف رأس نووي، وهي الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذي يقدر بحوالى ٧٠٠ غواصة نووية، وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى الذي يزيد على ٥٠٠ قاذفة استراتيجية، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم، حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج»(٥).

هذا مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحوؤل دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري.

ولعل التفوق العسكري الأمريكي أتاح لهذا البلد إمكانية الانتشار العسكري الزجري ـ بناء على تدخلات قهرية ـ والودي ـ في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية ـ في مختلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادي، منطقة الشرق الأوسط، أفغانستان، اليابان، أوروبا من خلال حلف شمال الأطلسي رغم انهيار حلف وارسو...)، فهذه الإمكانيات ـ كما يرى الخبراء ـ تؤهل الجيش الأمريكي الذي يصل تعداده إلى حوالى المليونين، ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه.

وأهمية العنصر العسكري كمقوم للزعامة وبسط الهيمنة لا يتأتى من خلال امتلاك هذه الدولة لهذه الإمكانيات والتي قد يتسنى لروسيا امتلاكها أيضاً وإن بنسبة أقل، على سبيل المثال، ولكن من خلال القدرة على توظيف هذه القدرات والإمكانيات في تدبير القضايا والأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر خدمة للمصالح القومية والوطنية، وهو ما تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية لحد الآن.

٣ ـ على الجانب الثقافي يظهر أن الهيمنة الأمريكية تحولت من هيمنة اقتصادية وعسكرية إلى هيمنة ثقافية أيضاً، فهذه الدولة التي تحققت لها القدرة على استيعاب مختلف الثقافات والديانات والحضارات في داخلها على أساس من المساواة والديمقراطية ونظام قضائي مستقل وضمانات دستورية للحقوق والحريات، تمتلك تقنيات وآليات ووسائل متعددة وجد متطورة تستغلها بشكل فعال في تمرير وفرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة.

والعولمة هي إحدى أهم هذه الوسائل، فالعولمة الاقتصادية ومن خلال منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى تفرض على الدول نمطاً

---

(٥) سيد أبو ضيف أحمد، «الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد»، عالم الفكر (الكويت)، السنة ٣١، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اقتصادياً واحداً وإلا ستظل هذه الأخيرة معزولة، بينما العولمة الاجتماعية والثقافية تهدف إلى فرض نمط قيمي وثقافي ومفاهيمي واحد (حقوق الإنسان، الديمقراطية، الإرهاب...)، فيما تتوخى العولمة العسكرية تحويل حلف شمال الأطلسي من آلية عسكرية إقليمية إلى آلية عسكرية دولية، مع الحرص على الخلط المقصود بين الأمن القومي الأمريكي من جهة والأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه، تتحكم الولايات المتحدة في حوالى ٨٠ بالمئة من الصور المبثوثة في العالم، وداخل الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة ٧٥ بالمئة مما يعرض في دور العرض، فيما نجد ٥٣ بالمئة من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوروبية البالغ عددها حوالى خمسين قناة غير القنوات المشفرة هي مواد أمريكية أيضاً، كما تهيمن هذه الدولة أيضاً على الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي «الأسوشيتد برس» الأمريكية التي تزود بالأنباء والصور ما يناهز ١٦٠٠ صحيفة يومية و٥٩٠٠ محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى أن ٩٠ بالمئة من مواقع شبكة الإنترنت هي مواقع أمريكية[٦]، كل هذه العوامل أسهمت إلى حد بعيد في انتشار النموذج الأمريكي لنمط العيش في مختلف أرجاء العالم، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن الإمكانيات التي يمتلكها هذا البلد في مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات تؤهله لأن يكون أحد المرشحين الأوائل لقيادة العالم في القرن الحادي والعشرين[٧].

إن الولايات المتحدة مصرة كل الإصرار على إطالة عمر إمبراطوريتها، وهي لذلك تحاول تأبيد زعامتها للعالم بكل الوسائل والطرق، إلى حد الإساءة لشعوب وأمم أخرى.

٤ ـ على مستوى الحضور الدبلوماسي والسياسي على الساحة الدولية فهو حضور فعال منذ نهاية الحرب الباردة، تعزز مع حرب الخليج الثانية وتأكد في عدة أزمات وقضايا دولية عديدة أخرى، فكل العوامل السابق ذكرها أسهمت بشكل كبير في تعزيزه، وأتاحت لها القدرة على التدخل في المناطق النائية، وضبط بؤر التوتر الخطيرة واحتواء الأنظمة والجماعات الدولية المعادية لمصالحها، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح استراتيجية لهذا البلد (حرب الخليج الثانية، مشكلة الشرق الأوسط، أزمة البوسنة والهرسك، المشكلة الصومالية، أزمة «لوكربي»، قضية هاييتي، التدخل في أفغانستان ٢٠٠١، العدوان الأخير على العراق...).

---

(٦) رضا هلال، «إمبراطورية ... لكنها في أزمة،» **الوفاق العربي** (لندن)، السنة ٣، العدد ٣٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٣٦.

(٧) حنان دويدار، «الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإضافة إلى استغلال هذه الدولة لإمكانياتها الذاتية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والثقافية في مجال تدبير الأزمات التي تدخل ضمن استراتيجيتها من خلال السبل الودية والزجرية بشكل انفرادي، فإنها تستغل أيضاً المؤسسات الدولية والإقليمية لخدمة مصالحها في هذا الشأن، فبخصوص القضايا ذات الأبعاد والخلفيات الاقتصادية فإنها تستثمر إمكانياتها وثقلها داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتسخر شركاتها العملاقة لذلك... أما بخصوص القضايا السياسية فإنها تستغل ثقلها داخل مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع في داخله بحق الاعتراض والعضوية الدائمة، مع ممارسة سياسة الترغيب والترهيب في مواجهة الأعضاء الدائمين في هذا الجهاز، واستصدار قرارات منه في الصدد نفسه، بالشكل الذي يتيح لها إضفاء طابع الشرعية الدولية على سلوكياتها التعسفية أحياناً، كما تستغل في الوقت نفسه الإمكانيات العسكرية التي يتيحها لها حلف شمال الأطلسي[٨]، خاصة بعد أن بوأت نفسها مكانة راعية للسلام الدولي واعتبرت وصرحت علناً أن الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة أمن عالمي.

إن الولايات المتحدة مصرة كل الإصرار على إطالة عمر إمبراطوريتها، ولذلك فهي تحاول تأبيد زعامتها للعالم بكل الوسائل والطرق، إلى حد الإساءة أحياناً لشعوب وأمم أخرى. والظاهر أن هذه الإمكانيات الفريدة التي اجتمعت وتوافرت لهذه الدولة من مقومات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانيات بشرية مدربة ومتطورة مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، إضافة إلى الإمكانيات الإعلامية الواسعة والمؤثرة، هي التي كانت وراء حضورها الدولي الفاعل واستفرادها بالشؤون الدولية بمختلف تجلياتها.

ويمكن القول إن غياب بديل أو منافس قادر على كسر الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، أسهم في تعزيز انفراد هذه الأخيرة بالساحة الدولية، فالأقطاب الدولية التي سبق أن رشحها بعض الباحثين والسياسيين لمنافسة الولايات المتحدة في هذه الزعامة لم تقدم على ذلك، أو بالأحرى لم يتأتَّ لها ذلك، فأوروبا الموحدة لم تستطع بعد بلورة استراتيجية عسكرية أو دبلوماسية موحدة على رغم إنجازاتها الرائدة في ميادين مختلفة نتيجة لبعض المواقف المتباينة داخل هذه المجموعة بصدد بعض القضايا الدولية الكبرى، وهو ما بدا جلياً من خلال تباين المواقف إزاء العدوان الأمريكي على العراق (فرنسا وألمانيا وبلجيكا ترفض العدوان فيما تؤيده كل من بريطانيا وإسبانيا مثلاً)، كما أن هذه المجموعة لم تتمكن بعد أيضاً من استثمار مؤهلاتها الاقتصادية والتكنولوجيا استراتيجياً وسياسياً، ناهيك عن بعض مظاهر الوصاية والرقابة اللتين تمارسهما الولايات المتحدة على هذه المجموعة، فهذه الدولة تريد أوروبا موحدة ولكنها لن تقبل بإطار مستقل عن إرادتها[٩].

---

(٨) وإن كان البعض يعتبر أن ما تقوم به الولايات المتحدة في هذا الشأن ليس استفراداً بقدر ما هو توافق بين مصالح الشمال. انظر: شفيق المصري، «إمبراطورية إلى أن يحين موعد الأسئلة العاصفة»، الوفاق العربي، السنة ٣، العدد ٣٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٣٨.

(٩) بريطانيا مثلاً تميل إلى الولايات المتحدة ومواقفها أكثر مما تميل إلى الاتحاد الأوروبي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما اليابان فلم تستطع التخلص بعد من مشكلاتها الاقتصادية والمالية المتنامية، بل إن هناك من يرى أن توسع هذا البلد على المستوى الاقتصادي تشوبه اللاشرعية في نظر الغرب بحيث لا يسانده مشروع سياسي يرتكز على قيم عالمية الاستخدام[١٠] وليس له تصور محدد لقيادة العالم، وهو ما يجعله غير قادر على فرض قطبيته دولياً، في حين نجد الصين ذات الثقل البشري الهائل والتي قدمت عدة تنازلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة كمقابل للدخول في منظمة التجارة العالمية، لا تزال منشغلة بتطوير تنميتها الداخلية ومحاولة اللحاق بالثورة التكنولوجية العالية، أما روسيا التي تعيش مشكلات المرحلة الانتقالية بمختلف مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد سايرت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية والإقليمية (أزمة الخليج الثانية، قضية الشرق الأوسط، الاستراتيجية الجديدة لتوسيع عضوية ونشاط حلف شمال الأطلسي، الصراع في منطقة البلقان، حملة مواجهة «الإرهاب» سنة ٢٠٠١...)، بل تحاول من حين إلى آخر جر القوى الدولية الكبرى كروسيا والصين إلى تكريس منظورها الخاص للنظام الدولي واستيعابها فيه، من خلال مغريات المعونة المالية والتكنولوجية والاستثمار.

وبناء على المؤهلات المتنوعة التي لم تجتمع لأي قطب دولي آخر، يرى «ألفريدو فلادو» أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرناً أمريكياً بكل جدارة واستحقاق، مما سيمكن هذا البلد من الاحتفاظ بزعامته للعالم وقيادته في اتجاه تحقيق مصالحه الخاصة.

ثانياً: الزعامة الأمريكية في مواجهة التحديات

على رغم توافر مجموعة من المؤهلات التي تمنح للولايات المتحدة مكانة متميزة ورائدة في المجتمع الدولي، فإن هناك العديد من الإكراهات والتحديات التي تواجهها، مما دفع بالعديد من الباحثين والمهتمين إلى التصريح بأن نهاية هذه الزعامة هي مسألة وقت فقط، فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يستقر بعد، وأهم ما يميز هذا «النظام الدولي» الحالي هو التسيب والانتقالية واللاستقرارية والانفصالية والازدواجية[١١] والارتباك، فهو بذلك نظام فوضوي وعابر ولم يتبلور بعد، فرضته هذه الدولة عالمياً على طريقتها. بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك باعتباره أن الولايات المتحدة سائرة لا محالة نحو التفكك والتحلل على غرار ما حدث للاتحاد السوفياتي نتيجة لوجود تفاوت وخلل بين القوة الاقتصادية ونظيرتها العسكرية في هذا البلد، فالإمبراطورية البريطانية الكبرى - التي لا تغرب عنها الشمس - المنهارة لم تستطع المحافظة على تفوقها العسكري وهيمنتها الاقتصادية في مواجهة تصاعد القوى الأوروبية وتنامي المد الاستقلالي في

---

(١٠) جان ماري بويسو [وآخرون]، «اليابان والبحث عن الشرعية»، في: زكي العايدي [وآخرون]، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٨)، ص ٧٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مستعمراتها[١٢]. التوقع نفسه عبر عنه المفكر الفرنسي «إيمانويل تود» ـ الذي سبق أن توقع انهيار الاتحاد السوفياتي، في كتابه **السقوط الأخير** الصادر سنة ١٩٧٦ ـ وفي كتابه **ما بعد الإمبراطورية**، حيث أكد فيه أن «الإمبراطورية الأمريكية» هي بصدد الانهيار، بناء على تنامي أقطاب دولية منافسة لها سياسياً واقتصادياً، وفقدانها لدورها السياسي بعد رحيل الخصم الاستراتيجي: الاتحاد السوفياتي، فيما ربط البعض الآخر هذه التحديات بأزمات النظام الرأسمالي الحتمية والمنتظمة التي تحدث من حين إلى آخر، وتفرض إعادة ترتيب الأقطاب الدولية الرئيسية المهيمنة داخل هذا النظام[١٣].

ويمكن تصنيف أهم التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

فعلى الصعيد الداخلي، بدأت تعتري الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة عدة صعوبات من بينها الركود، فقد وصل عجز الميزانية الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يناهز ٣٥٠ مليار دولار، وبلغ حجم الديون الخارجية ٣,٥ تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة ١٢ بالمئة، في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة ٧ بالمئة، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى ٦,٦ بالمئة، وهبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطاً حاداً[١٤]، وخلال فترة التسعينيات أصبحت سرعة الإنتاجية تقل ثلاث مرات عن مثيلاتها في اليابان ومرتين عنها في أوروبا الغربية، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة، وهو الأمر الذي أفرز أصواتاً عديدة داخلية تندد بالعولمة.

أهم التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية: الركود، فقد وصل عجز الميزانية الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يناهز ٣٥٠ مليار دولار، وبلغ حجم الديون الخارجية ٣,٥ تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة ١٢ بالمئة.

وهناك أيضاً الخطر الذي يفرضه تحدي نضوب مصادر الطاقة في هذا البلد، زيادة على اجتياح المعمار للأراضي الزراعية الخصبة.

وفي جانب التعليم والبحث العلمي شهدت الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً في هذا الشأن، أمام دول كالسويد وكندا واليابان. فحسب تقرير التنمية البشرية في العالم،

---

(١٢) Paul Kennedy, *Naissance et déclin des grandes puissances: Transformations économiques et conflicts militaires entre 1500 et 2000*, trad. de l'anglais par Marie-Aude Cochez et Jean-Louis Lebrave; présentation de Pierre Lellouche, petite bibliothèque Payot; 63, documents (Paris: Payot, 1991), p. 17.

(١٣) وليد عبد الحي، «المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(١٤) ياسر أبو شبانة، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي** ([د .م.]: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٩٨)، ص ١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٩٢، تنحصر نسبة العلميين والفنيين في هذا البلد في ٥٥ لكل ألف من السكان الأمريكيين. وفي المقابل نجد في السويد وهولندا نسبة ١٢٩، وفي كندا ٢٥٧، وفي اليابان ٣١٧ منهم لكل ألف من السكان داخل هذه البلدان، كما تراجعت نسبة ما قدمته هذه الدولة من معارف وتكنولوجيا جديدة في العالم من ٧٥ بالمئة سنة ١٩٤٥ إلى ٣٦ بالمئة عام ١٩٩٦[١٥].

وتشهد المدارس والجامعات الأمريكية حالات من التدهور يبرزها تراجع طلابها أمام الطلاب الأجانب وخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلي[١٦]، هذا بالإضافة إلى النظرة المغلوطة للمجتمع الأمريكي قاطبة إزاء جزء كبير من قضايا وشعوب العالم نتيجة عدم الانفتاح على الشؤون الدولية من جهة، والتعتيم الممارس في حقه بهذا الخصوص من جهة أخرى.

وقد أشار البعض إلى أن المجتمع الأمريكي يحمل في جنباته مجموعة من عوامل التراجع والانهيار، كتلك المرتبطة بتنامي العنف والإجرام داخل هذا البلد، وتزايد الحركات والجماعات التي تتبنى هذا العنف الموجه ضد النظام الفدرالي أو ضد المجتمع برمته .

كما أن النموذج الديمقراطي لهذا البلد، لم يعد ذلك النموذج العالمي الناجح والرائد، فالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة اعترتها بعض الملابسات، مما جعل القضاء يتدخل لحسم نتائجها في آخر المطاف، فيما وصل التضييق على الحقوق والحريات أوجه في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ .

أما على الصعيد الخارجي وأمام التراجع الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي وأمام تنامي البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، تفرض التعددية القطبية نفسها بحدة، حيث نجد سعياً حثيثاً لليابان نحو تأكيد وجودها الدولي، حيث أصبحت تهتم بالشؤون الدولية وتشارك أحياناً ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فالثقل الذي يحتله اقتصادها ونفوذها المحتمل في المؤسسات المالية الدولية يؤهلها لهذا الدور، كما يمكن لروسيا أيضاً أن تنتفض من جديد بعض أن تتغلب على مشكلاتها الداخلية لتعدل سياساتها وتعيد الاعتبار لنفسها بعد أن أحرجتها الولايات المتحدة وأسهمت بسياساتها في الإنقاص من مكانتها وهيبتها، فيما يعرف الاتحاد الأوروبي تطوراً كبيراً على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي، وإقدامه على الدخول في بعض المواجهات مع الولايات المتحدة بخصوص بعض السياسات الزراعية والثقافية والقضايا الدولية الكبرى...

وتعرف الصين نمواً اقتصادياً مهماً تشهد عليه معدلات النمو القياسية التي فاقت كل التوقعات، وذلك في غياب منافسة معلنة مع خصم خارجي، وهو الأمر الذي تخشاه

---

(١٥) أحمد، «الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد،» ص ١٤.

(١٦) أبو شبانة، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الولايات المتحدة في ظل إخفاقاتها الاقتصادية المتتالية بعدما فقدت برحيل الاتحاد السوفياتي منافساً عنيداً ومحفزاً على التطوير والإبداع وتسريع وتيرة التطور والنمو، وفي هذا الإطار يشير البعض إلى أن مرحلة الفوضى التي تجتازها الصين حالياً، سيتمخض عنها حتماً مولد دولة جديدة قوية[١٧]، فهذه الدولة لا شك في أنها لا تريد المجازفة حالياً بالدخول في منافسة استراتيجية وسياسية مع الولايات المتحدة قد تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها، مستفيدة في ذلك من التجربة السوفياتية في هذا الشأن، ولذلك فهي تفضل المهادنة والمرونة والاتزان في هذه الفترة بالذات على الأقل. وإذا كانت غالبية الدول الضعيفة تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الدولية، فإن ذلك يظل رهناً بتدفق المساعدات الاقتصادية والمالية إليها في غالب الأحوال، والواقع أنه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة اقتصادياً، فلن تستطيع مع مرور الوقت تحمل هذه الأعباء، خصوصاً إذا ما تساءل الشعب الأمريكي بقوة عن مدى مشروعية وسلامة صرف أمواله في هذا المجال.

كما أن التدخلات العسكرية المستمرة والتي تقدم عليها هذه الدولة في مختلف بقاع العالم وما يرافقها من صرف ميزانيات هائلة لاحتواء ما تعتبره مخاطر تهدد مصالحها، لن تصمد كثيراً أمام تنامي بؤر التوتر والصراع على امتداد بقاع العالم.

وعلى الجانب العسكري تزايدت التحديات أيضاً، فهناك العديد من الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية مهمة ومتطورة تؤهلها لخلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة كروسيا، فيما نجد العديد من الدول الأخرى التي تسعى بإصرار نحو امتلاك وتطوير ترسانتها التقليدية والاستراتيجية (أنظمة الصواريخ المتطورة، الأسلحة النووية...)، فالهند وباكستان اللتان اخترقتا النادي النووي، دخلتا في منافسة عسكرية حادة ومفتوحة قد تفضي بهما إلى تطوير ترسانتهما العسكرية بشكل سريع، ويمكنهما من خلق توازن عسكري مع الولايات المتحدة ذاتها وإسرائيل ... فيما هناك دول رائدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي كإيطاليا وألمانيا التي بدأت تزيل العوائق الدستورية التي تحول دون مشاركتها في الترتيبات العسكرية الدولية[١٨]. واليابان أصبح بإمكانها استثمار هذه الإمكانيات عسكرياً، كما أن أوروبا التي لم تعد في حاجة ملحة إلى الغطاء النووي الأمريكي بعد زوال الخطر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، تسعى بجدية للبحث عن إطار أمني أوروبي مستقل عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن على شؤونه الولايات المتحدة، وهي الجهود التي تجري في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وبخاصة بعد صدور ميثاق باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وما تلاه

---

(١٧) جان لوك دومناك [وآخرون]، «تسيب الصين،» في: **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ص ١٧٢.

(١٨) يعمل حالياً نحو ٩٥٠٠ جندي ألماني ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من إنشاء قوة التدخل السريع عام ٢٠٠٠ ومركز الأقمار الاصطناعية في إسبانيا، بعد أن انتقل الخوف في أوساط العديد من أعضائه من الخطر الشيوعي إلى الخطر الأمريكي ذاته، ولذلك فالدول الأوروبية الأعضاء في الحلف أصبحت تتعامل مع الهيمنة الأمريكية على هذا الحلف بنوع من الحذر مخافة أن تزج به وبدول أوروبا في مستنقعات ومشكلات لا مخرج لها وتفرز انعكاسات سلبية على علاقاتها مع محيطها الدولي، وهو ما تجلى بشكل واضح خلال إعداد الولايات المتحدة للمناخ الدولي لشن العدوان على العراق، عندما وقفت هذه الدول سداً منيعاً للحؤول دون توريط الحلف في خدمة أغراض أمريكية غير مشروعة وخاصة.

وتجد الولايات المتحدة نفسها أمنياً أمام تهديدات كثيرة تتمثل في الفوضى التي خلفها الفراغ الأمني والسياسي الذي أعقب رحيل الاتحاد السوفياتي وبخاصة في مناطق حيوية (آسيا الوسطى، القرن الافريقي، أوروبا الشرقية...)، وهو الرحيل الذي أسهم أيضاً في التخفيف والحد من وتيرة التصنيع والتطوير العسكري والاقتصادي والتكنولوجي الأمريكي في غياب خصم منافس وعنيد.

وعموماً فالترسانة العسكرية التي تعتز الولايات المتحدة بامتلاكها، لم تكن في يوم ما كفيلة بحماية الدول والإمبراطوريات من مخاطر الانهيار وضامنة لبقائها، ولنا في النموذج السوفياتي البائد دليلاً قوياً على ذلك.

وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، فإن إقدام هذه الدولة على ممارسة العنف واستعراض العضلات عسكرياً وغير ذلك من الأشكال الترهيبية التي تسلكها في مواجهة الأمم الأخرى، كالتدخلات العسكرية المباشرة وفرض العقوبات الزجرية المختلفة والانتشار الاستراتيجي عالمياً واستغلال المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية خدمة لمصالحها، إضافة إلى تحييد القوى الدولية الاقتصادية الكبرى من خلال الإبقاء على وجودها العسكري الرمزي، وتحجيم أي خطوة أو مبادرة للاتحاد الأوروبي ـ على سبيل المثال ـ في مجال معالجة وتدبير القضايا والأزمات الدولية، من خلال رفضها تارة أو مقابلتها بمبادرات أمريكية أشد نجاحاً تارة أخرى، وتقييد أي دور لدول العالم الثالث من خلال مراقبة وضبط تسلحها في سياسة خارجية جائرة ومتخبطة لا تعير الاهتمام إلا لمصالحها، ومساندة أنظمة دكتاتورية وعنصرية (مساندة إسرائيل في أعمالها الوحشية ضد الفلسطينيين مثلاً...)، وإسقاط أنظمة واستبدالها بأخرى، واستعمال شعارات حماية حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب في العالم ذرائع للتدخل في شؤون الدول، وإهمالها لقضايا دولية أكثر أهمية وإلحاحاً كمشكل تلوث المناخ والمحافظة على البيئة ومحاربة الفقر والعنصرية وخفض التسلح؛ كلها تشكل عوامل حقيقية تؤجج الشعور الدولي بالحقد تجاه هذا البلد، وتتهدد الزعامة الأمريكية.

فهذا البلد يشهد تنامي لوبيات صناعية وتجارية تعمل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لدفع المسؤولين الأمريكيين إلى عدم التوقيع على مجمل المعاهدات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذه المجالات والأمور خدمة لمصالحها الضيقة. ومن أبرز مظاهر الانحراف في السياسة الخارجية الأمريكية نذكر: عدم التوقيع على بروتوكول «كيوتو» المرتبط بالتحقق من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة البيولوجية، معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وعدم المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشائها والتي دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، بذريعة أن «الولايات المتحدة لا يمكنها دعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسييس العدالة»[١٩]، وانسحابها من اتفاق الصواريخ الباليستية (ABM) التي أبرمتها مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢ حيث اعتبرتها معاهدة تقليدية ومتجاوزة وذلك في خطوة مستفزة لكل من الصين وروسيا، وكذا الانسحاب من مؤتمر «دوربن» حول التمييز العنصري، ورفض الدخول في مفاوضات حول مشكلات تهريب الأسلحة الخفيفة، وإطلاق يد «شارون» في فلسطين المحتلة، واستعمال حق الاعتراض والتهديد باستعماله في مجلس الأمن بكيفية تعسفية تتناقض ومبادئ الشرعية الدولية.

هذا زيادة على تنامي اللوبي الصهيوني في هذا البلد بالشكل الذي يجعل السياسة الأمريكية، وخاصة في مقاربتها لقضية الشرق الأوسط، تنحرف عن القيم الإنسانية السمحة والعدالة والشرعية الدولية.

وكل هذه السياسات والسلوكيات ولدت شعوراً بالحقد والكراهية إزاء هذا البلد دولياً من قبل الأصدقاء والأعداء رسمياً وشعبياً على حد سواء، وهو ما يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية.

ثالثاً: الأحادية الأمريكية في ظلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر

جاءت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد من حدة التساؤلات حول مستقبل هذه الزعامة، بعد أن كشفت عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذا البلد.

فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية، إضافة إلى المحيطين الهادي والأطلسي، كلها عوامل لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر، كما أن الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر/شبح جديد غير مألوف، وهو ما طرح نسبية القوة العسكرية في تأمين حياة الأمريكيين ومدى صحة كونها رمزاً رئيسياً للقوة والريادة.

فهذه الأحداث أبرزت ثغرات عدة في المؤسسات الأمنية الأمريكية من ناحية، ووضعت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مسؤولياتها في الأحداث محل

---

(١٩) عبد الحسين شعبان، «المحكمة الجنائية الدولية: قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعملية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تساؤل العديد من الأمريكيين، فهذه السياسة أفرزت زيادة في المطالبة الداخلية بتبني سياسة الانعزال، والتوقف عن إهدار أموال الشعب في قضايا ومشكلات دولية لم تجلب سوى الكراهية والدمار والعداء لهذا البلد وشعبه.

ولهذا فإن بعضاً من المهتمين اعتبر أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية اهتزت بعد هذه الأحداث التي تشكل بداية لنهاية ستستغرق بعض الوقت، في حين أن هناك من اعتبرها مناسبة تمكنت خلالها الولايات المتحدة من تعزيز قبضتها على دواليب الشؤون الدولية وتكريس وتأكيد زعامتها، بعد أن أضحت لا تتورع في تعزيز بسط أجهزتها الأمنية عن التضحية بحياة الأفراد أكثر من أي وقت مضى، والتضييق على الحريات والحقوق الفردية داخلياً وخارجياً والانتشار الاستراتيجي في مناطق دولية جد حيوية، وممارسة التعتيم الإعلامي وتوجيهه بما يخدم مصالحها[٢٠].

إن المبررات التي ساقتها الولايات المتحدة لغزو العراق كلها واهية وتخفي داخل ثناياها خلفيات و أهدافاً أخرى، ذلك أن العراق أبدى تعاونه الكبير مع المفتشين الدوليين في إطار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وقدم اعتذاراً رسمياً للكويت بصدد أزمة الخليج الثانية.

ولذلك يعتقد البعض أن الدور المتميز لهذا القطب والذي برز مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الثانية، تبلور بشكله الكامل بعد هذه الأحداث[٢١]، حيث تمكن من بلورة جهد جماعي في إطار الأمم المتحدة ولم يستثن حتى الصين وروسيا، إضافة إلى أوروبا والهند وباكستان ودولاً عربية وإسلامية في تحالفه ضد ما يسميه «إرهاباً»، ومن ثم فقد وجدت الولايات المتحدة في هذه الأحداث فرصة سانحة لصياغة نظام دولي يتلاءم ومصالحها، وهي في سبيل تحقيق ذلك لم تعد منسجمة في مواقفها الدولية حتى مع حلفائها الأوروبيين، كما نبهتها الأحداث إلى مكامن الخلل في أمنها، فضلاً عن تمويل دراسات شؤون ولغات دول أصبحت موضع اهتمام متزايد من قبل هذه الدولة عقب هذه الأحداث مثل دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو ما يذكّر بما قامت به خلال الحرب الباردة، وقد رصدت أموالاً باهظة لتمويل هذه الحملة (حوالى ٢٠,٥ مليون دولار) لزيادة عدد المنح الجامعية لدراسة لغات مثل العربية والفارسية والباشتو والأوزبك والأودرو[٢٢].

---

(٢٠) في هذا الإطار تمكنت الولايات المتحدة من إنشاء «مكتب الإعلام الاستراتيجي» الذي خصص لتضليل الرأي العام الداخلي والدولي حول الحملة ضد الإرهاب ولتعزيز ودعم السياسة الأمريكية في موازاة مع تدخلها العسكري في أفغانستان. وقد أغلق هذا المكتب في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢١) أحمد عبد الحليم، «الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٩٨.

(٢٢) **القدس العربي**، ٢٧/٢/ ٢٠٠٢، ص ٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعقب هذه الأحداث برزت ثلاثة مواقف داخل المجتمع الأمريكي، فهناك الموقف الانعزالي الداعي إلى تخلي الولايات المتحدة عن المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة والمؤسسات السياسية والمالية الدولية، وهو أمر صعب التحقق بالنظر إلى ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي وما يمكن أن ينتج من فوضى دولية يفرضها الصراع على الزعامة الدولية بفعل هذه السياسة الانعزالية مما قد يضر بالمصالح الأمريكية.

وهناك الموقف الثاني الذي يدعو إلى المزيد من التفرد في اتخاذ القرارات الدولية بالشكل نفسه الموجود حالياً، وهو ما سيزيد من تنامي العداء الدولي لهذا البلد ، ثم هناك الرأي الذي يدعو إلى ضرورة تعزيز العلاقات مع أطراف المجتمع الدولي كافة والمساهمة في حل مشكلاته بشكل عادل، وهو الأمر الذي قد يسهم أيضاً في المحافظة على مصالح هذا البلد.

ومباشرة بعد وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر داخل العمق الأمريكي ساد اعتقاد قوي إلى حد اليقين في كل أرجاء العالم، بل حتى في الداخل الأمريكي أيضاً، بأن الولايات المتحدة ستغير أو ستعدل على الأقل من سياساتها تجاه القضايا الدولية بصفة عامة نحو بلورة مواقف عادلة ومنصفة وموضوعية، غير أن التطورات والممارسة الميدانية التي أعقبت هذه الأحداث مباشرة أو بعدها بشهور أثبتت بالملموس أن الولايات المتحدة وإن كانت متأكدة تماماً من أن سياساتها التعسفية والمنحرفة هي التي تقف مسؤولة في جزء كبير منها خلف الأحداث، فقد استمرت في سياساتها التعسفية المعهودة، بل ضاعفت من حدتها (التدخل العنيف في أفغانستان، غض الطرف عن جرائم إسرائيل، العدوان الأخير على العراق...)، وهي بذلك لم تستفد من تجربتها القاسية، حيث اعتبرت أن السبب الرئيسي لتورط الأشخاص ـ العرب والمسلمين كما تدعي ـ الضالعين في الأحداث هو غياب هامش الحرية الديمقراطية في بلدانهم، بالشكل الذي دفعهم إلى التعبير عن مطالبهم بشكل شاذ ومنحرف وعنيف. ونعتقد أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلتها لا تراجع هذه السياسة، فمن جهة، فالولايات المتحدة بسياساتها الصارمة والعنيفة، تريد أن تحرم الضالعين في الأحداث بغض النظر عن هوياتهم من أوراق رابحة قد تمكنهم من كسب تعاطف دولي يبررون به أعمالهم لاحقاً، ومن جهة أخرى جاءت السياسة الأمريكية بالشكل السابق ذكره حتى لا تساهم في تكريس وسيلة عنيفة ومشينة ولاشرعية لتحقيق المطالب وبخاصة في مواجهتها، علماً أن «بن لادن» المتهم الرئيسي والأول في الأحداث صرح علناً أن الولايات المتحدة لن يهدأ لها جفن طالما استمرت في دعم الكيان الإسرائيلي في جرائمه واحتلاله لفلسطين، ومن ناحية أخرى تريد الولايات المتحدة أن تبرهن للعالم بأن زعيمة العالم ورائدة «النظام الدولي الجديد» لا يمكن الضغط عليها بمثل هذا الشكل لإرغامها على تغيير سياساتها الخارجية، والتأكيد على أن هذه السياسة تخضع لضوابط داخلية واعتبارات استراتيجية ولا يمكن تعديلها أو مراجعتها ببساطة.

ومن جانب آخر، فإن مراجعة الولايات المتحدة لسياساتها كان سيكلفها الحد من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إجراءاتها المرتبطة بحملتها لمكافحة «الإرهاب» والتي مكنتها من تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تصب في تأبيد زعامتها للعالم، من قبيل التموقع في منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط وتمييع عمل المقاومة في العالم وإحكام الرقابة والسيطرة على معظم الدول مثل باكستان وزرع الخوف داخل المجتمعين الأمريكي والدولي وإيجاد الذريعة ـ مكافحة الإرهاب ـ لمعاقبة وتأديب الخارجين عن طاعتها من خلال تكريس وسيلة إسقاط الأنظمة التي دشنتها في أفغانستان وتحاول إعمالها في العراق أيضاً، كما أن إعادة النظر في هذه السياسة كان سيعني أيضاً بالنسبة إليها إعادة النظر في أهم مرتكزات وقواعد «النظام الدولي الجديد» الذي فرضته ترغيباً وترهيباً على أعضاء المجتمع الدولي.

وأخيراً، فدول العالم وبخاصة الكبرى منها التي اكتفت بإدانة العمليات من دون أن تتجرأ على الربط بينها وبين السياسات الأمريكية التعسفية، والدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها المعلنة على الإرهاب من دون أدنى تحفظ أو مناقشة، تتحمل بدورها قسطاً وافراً من المسؤولية في استمرار هذه السياسة لعدم استغلالها للحدث بشكل جيد نحو بلورة سياسة أمريكية عادلة تجاه القضايا الدولية[٢٣].

رابعاً: الحرب العدوانية على العراق ومستقبل الزعامة الأمريكية

في سابقة دولية خطيرة، وفي أجواء إقليمية ودولية مختلفة تماماً عما كان عليه الأمر إبان حرب الخليج الثانية، انطلق العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق، قاطعاً بذلك الطريق على الجهود السلمية والزجرية التي كانت تسلكها الأمم المتحدة بصدد المشكلة العراقية، ولم يكن هذا العدوان مفاجئاً، فالولايات المتحدة التي طالما تمادت في الاعتداء على الشعوب والأمم خدمة لمصالحها أظهرت منذ عدة أشهر بأن عدوانها على العراق كان حتمي الحدوث، بناء على انتشارها العسكري والمكلف في المنطقة، والذي لا يمكن أن يسحب نحو الولايات المتحدة من دون مقابل وذلك بمنطق الربح والخسارة والواقعية السياسية الأمريكيين، وبناء على الأهداف والخلفيات الحقيقية ذات الطابع الاستراتيجي وراء هذا العدوان.

لقد تميزت إدارة الولايات المتحدة للملف العراقي في الأشهر القليلة الماضية بالتخبط والاضطراب، فتارة تبرر الضربة بمكافحة «الإرهاب»، خاصة بعد تصنيف العراق ضمن «محور الشر» إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، وتهديد السلم والأمن الدوليين والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتارة أخرى بإنقاذ الشعب العراقي من «النظام الدكتاتوري» وفرض نظام «ديمقراطي»، وتارة أخرى بذريعة فرض احترام الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن وبخاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على أسلحة

---

(٢٣) إدريس لكريني، «بعد مرور أكثر من عام على أحداث ١١ شتنبر، لماذا لم تعدل الولايات المتحدة سياساتها تجاه قضية الشرق الأوسط؟» الاتحاد الاشتراكي (المغرب)، ٢٠٠٢/١٢/١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدمار الشامل، وهي بذلك تسعى للبحث عن تجاوب عربي وإقليمي ودولي مع إحدى هذه الذرائع التي ستعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة الإقرار بقبول العدوان.

والحقيقة أن هذه المبررات والذرائع تظل كلها واهية وتخفي داخل ثناياها خلفيات وأهداف أخرى، ذلك أن العراق أبدى تعاونه الكبير مع المفتشين الدوليين في إطار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وقدم اعتذاراً رسمياً للكويت بصدد أزمة الخليج الأولى، وحاول بجدية طي ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة مع جيرانه، كما أن الولايات المتحدة لم تستطع قط إثبات تورطه في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على رغم سعيها الحثيث نحو ذلك، ومن ناحية أخرى لا يمكن لأي عاقل أن يقبل أن الولايات المتحدة تستهدف من وراء ذلك فرض احترام الشرعية الدولية بأي حال من الأحوال وهي التي طالما خرقتها وبأبشع الصور على امتداد التاريخ، بل شجعت دولاً عديدة على خرقها، كما أن سلوكها العدواني على العراق ما هو إلا صورة واضحة تنم عن خرق صارخ وسافر للشرعية الدولية ذاتها واستهتار بالقوانين الدولية بعد أن تنكرت لإرادة الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي والقيم الدينية والأخلاقية والرأي العام الدولي. إن الهدف الرئيسي لهذه الضربة هو تأكيد وتثبيت الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية ومحاولة الثورة على النظام الدولي الذي تأسس مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، فهذا العدوان هو في حد ذاته ورقة استهدفت من ورائه الولايات المتحدة استفزاز الأقطاب الدولية الصاعدة وتجريب مدى قدرتها على المناورة والتحدي ومحاولة الكشف عن أوراقها ونياتها، فاحتلال العراق أو فرض نظام موال لها هناك والتموقع في المنطقة سيمكنها من التحكم في عنصر ترتكز عليه مدنيتها وصناعتها وهو النفط الذي تعتبر احتكاره مدخلاً لامتلاك ورقة مربحة في مواجهة الأقطاب الدولية الصاعدة وتكريس الزعامة والهيمنة من خلال البوابة الاقتصادية، كما أنها بعملها هذا تريد تكريس وسيلة إسقاط «الأنظمة المعادية» في عالم سمته الارتباك والفوضى والتحول والعتمة، بدل الدخول في سلسلة من الإجراءات العقابية السياسية والاقتصادية المكلفة وغير مضمونة النتائج، ثم توجيه رسالة إلى كل الأنظمة التي قد تفكر في تحدي زعامتها وهيمنتها[٢٤].

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطورة هذا العدوان والظرفية الدولية المتميزة التي جاء فيها والمرتبطة بتداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتحدي الذي رفعته في وجه دول العالم ، يظهر أنها انتقلت من مرحلة التبشير بنظام دولي جديد ومحاولة تكريسه دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً إلى مرحلة فرضه وبلورته بالقوة العسكرية، ونحت باتجاه تكريس سياسة واقعية تنم عن ثقة خيالية في النفس بالشكل الذي دفعها إلى الاستهانة بالمؤسسات الدولية والقوى الدولية الصاعدة الرافضة للعدوان كألمانيا وفرنسا باعتبارهما يشكلان العمود الفقري للاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. والواضح أنها لم

---

(٢٤) انظر في هذا الخصوص: إدريس لكريني، «العدوان الأمريكي المحتمل على العراق: الخلفيات والذرائع،» **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٩/١/ ٢٠٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعد تكتفي بالهامش الذي يتيحه لها تكييف بنود الميثاق الأممي واستصدار قرارات من مجلس الأمن في إعمال تدخلاتها وتحقيق مصالحها، لتفرض منطق قانون القوة واختصار الطريق والانتقال من مرحلة تأسيس الهيمنة سياسياً إلى تأسيسها قانونياً، فلا شك في أنها تطمح من وراء هذا العدوان إلى ترجمة هذه الزعامة الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية والعسكرية داخل سلم اتخاذ القرارات في أجهزة الأمم المتحدة، فداخل هذه الهيئة وإن كانت تتمتع بهيمنة سياسية بالنظر إلى مقومات قوتها التي تمنحها نوعاً من الشعور بالتفوق على باقي الأقطاب، فإن مشاركة القوى الدولية الأخرى وبخاصة تلك التي تتمتع بحق الاعتراض والعضوية الدائمة في المجلس في التمتع بالإمكانيات المتاحة نفسها لاتخاذ القرار في الأمم المتحدة عامة وفي مجلس الأمن بصفة خاصة، يجعلها تشعر بعدم الرضا والارتياح. وإذا علمنا أن نظام عصبة الأمم ومن بعده نظام الأمم المتحدة قد جاءا كإفراز مباشر لنتائج الحربين العالميتين على التوالي، وبالنظر إلى خطورة هذا العدوان، فالأكيد أن الولايات المتحدة تسعى من ورائه أيضاً لبعث رسالة إلى كل القوى الصاعدة والتي تفكر في تحدي الولايات المتحدة لكي تبرز أن قراراتها الاستراتيجية لا يمكن أن تصد من طرف أي كان، ومن ثم فالعدوان على العراق من وجهة النظر هذه هو عدوان ضد العالم بأسره وضد قواعد القانون الدولي وضد نظام الأمم المتحدة الحالي. ويبدو من كل هذا أن الولايات المتحدة تطمح إلى تعديل الميثاق الأممي بالشكل الذي يمنحها موقعاً متميزاً داخل سلم اتخاذ القرار في هذه الهيئة ويجعلها بمثابة الوصي والمرجع والضابط لتدخلات هذه المنظمة وجعل المجلس درجة ثانية بعدها في هذا السياق[٢٥]، ولعل الرفض الذي قابلت به معظم القوى الدولية الكبرى ينم عن تفهمها وتنبهها لهذه الخلفيات التي تعني بكل تأكيد تهميشها والتأثير في أدوارها الدولية المستقبلية.

والواضح من خلال ما آلت إليه الأوضاع الحالية في العراق نتيجة دخول القوات الأمريكية الغازية إلى بغداد، وما رافق ذلك من انهيار سريع ومفاجىء للنظام، أن الولايات المتحدة قد حققت جزءاً كبيراً من مشروعها وأهدافها المرتبطة بتكريس الهيمنة وتأجيل السقوط، ذلك أن الأقطاب الدولية الكبرى التي عارضت العدوان منذ البداية والتي لم تؤهل

---

(٢٥) من بين الأهداف الأخرى التي تطمح إلى تحقيقها الإدارة الأمريكية من وراء هذا العدوان هناك: محاولة التغطية على والاستهانة بالآثار الكارثية التي خلفها الحصار على الشعب والاقتصاد والتطور العراقي، وخاصة أن تقرير التنمية البشرية الصادر في أواخر التسعينيات ذكر أن العراق انتقل من الرتبة ٥٥ عالمياً سنة ١٩٩٠، أي قبل حرب الخليج الثانية إلى المرتبة ١٢٥ في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم وذلك بناء على مؤشرات التنمية البشرية، ثم إزاحة العراق من معادلة القوى الإقليمية لصالح إسرائيل التي يبدو أنها المستفيد الأول من هذا العدوان كيفما كانت نتائجه، ثم تعزيز المكانة السياسية لبوش الابن القادم للحكم بناء على قرار قضائي والذي فشل في إيقاف الإرهاب ضد المصالح الأمريكية ولم يحسم بعد في المعركة في أفغانستان، ثم صرف أنظار الأمريكيين عما لحق بحقوقهم وحرياتهم من تضييق بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نفسها بعد لخوض معركة المنافسة والتحدي، بدأت تقر بالواقع الذي فرضته الولايات المتحدة وتحاول من جديد تذليل العقبات والخلافات والعودة إلى علاقات ودية معها في إطار القطبية الأحادية مع البحث عن سبل لاقتسام الغنائم والمشاركة في وضع ترتيبات ما بعد الحرب وإشراك الأمم المتحدة ذاتها في ذلك، وهو الأمر الذي سيمنح الولايات المتحدة بالتأكيد ثقة كبيرة في النفس ويجعلها ترفع ورقة التهديد والوعيد في مواجهة كل الرافضين لسياستها وهيمنتها، كما سيشجعها أيضاً على محاولة شرعنة زعامتها قانونياً وفق الشكل الذي ذكرناه بعد أن تكون قد كرسته ميدانياً وواقعياً.

إن الهيمنة الأمريكية ستظل قائمة ما دامت الأقطاب الدولية الأخرى لم تتجرأ بعد على تحدي هذا القطب بشكل جدي. ومع ذلك تظل هذه الزعامة المعلنة من جانب واحد والتي فرضت منطقها ونتائجها بالترغيب والترهيب مسألة وقت.

خاتمة

لقد سبق للولايات المتحدة أن أعلنت زعامتها للعالم بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتحقق لها ذلك بفعل تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

لكن الأمر حالياً يختلف تماماً عن تلك الفترة، فهذا القطب الدولي وعلى الرغم من كل الإكراهات والتحديات، يظل ـ واقعياً ـ هو زعيم العالم بالنظر لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي اجتمعت لديه وهو ما لم يتسن ـ لحد الآن ـ لأية دولة أخرى، هذا زيادة على السعي الحثيث لهذه الدولة بكل الوسائل نحو تأبيد زعامتها وتطوير قدراتها في مختلف الميادين واحتواء كل ما من شأنه تهديد هذه الزعامة سواء كانت أزمة أو دولة أو جماعة...

من هنا يمكن القول إن الزعامة الأمريكية ستظل قائمة ـ وإن لفترة معينة ـ ما دامت الأقطاب الدولية الأخرى لم تتجرأ بعد على تحدي هذا القطب بشكل جدي، وما دام الباحث والإعلامي والمخترع والسياسي والعسكري والمقاول والمستثمر والدبلوماسي... في هذا البلد، كل يكثف جهوده بشكل تكاملي خدمة لهذه الريادة.

ومع ذلك تظل هذه الزعامة التي أعلنتها الولايات المتحدة من جانب واحد وفرضت منطقها ونتائجها بالترغيب والترهيب على أعضاء المجتمع الدولي الذي قبلها على مضض، مسألة وقت في غياب ضمانات واضحة وصريحة من هذا الأخير للاستمرار في قبوله بها وبتداعياتها مستقبلاً، وما دام التعدد القطبي يعد أحد الضمانات الرئيسية الكفيلة بتحقيق التوازن العالمي والأمن والسلام لشعوب العالم كافة □

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner